السرعة والبطوء لانا لا محالة تكون في مسافة وزمان ينقسم كل منهما الى نهاية فاذا فرضنا وقوع
أخرى تقطع تلك المسافة في نصف ذلك الزمان فالاولى ابطاء منها او في ضعفه فاسرع فالحركة المجردة
لا توجد وما لا يوجد لا يستدعي شيئا ويرد على الوجه الثاني ان زمان الحركة قد يكون بحيث لا ينقسم الا
وهما فيكون الحركة في جزء منه محالا والمحال جاز ان يستلزم المحال فلا يكون في اثبات بطوء الاول
وبقي كونها اسرع الحركات فرضا ووقوع الاخرى ما لم يثبت امكانها فان قيل سلمنا انتفاء البطوء
لكن لا خفاء في ثبوت السرعة لامكان وقوع اخرى في زمان اكثر فلا يثبت المجردة من السرعة والبطوء
قلنا دفع الاعتراض انما يبتنى على ثبوت البطوء ليتفرع عليه كون الزمان بحسب المعاوقة
وذكر السرعة انما هو لكمال المقابلة ولهذا اعتبر في المواقف عن هذا الدفع بان الحركة لو اقتضت زمانا
لذاتها لكانت الحركة الواقعة في اسرع الحركات عاما مرة وقد يقال في تقرير كلام المحقق ان الحركة لا توجد
الا مع وصف السرعة والبطوء وهما بحسب المعاوقة فلا حركة الا مع المعاوقة فاذا كان الزمان بازاء الحركة
كان بازاء المعاوقة وان لم يكن لها دخل في اقتضائه وح لا يرد الاعتراض بان امتناع وجود الحركة
بدون السرعة والبطوء لا ينافي ان يستدعيها بنفسها شيئا من الزمان ولا النقض باللوازم التي
تقتضيها الماهية مع امتناع ان توجد الا مع شيء من تلك العوارض لكنه لا يدفع اعتراض ان الحركات
ولا يثبت دعوى المحقق ان الحركة بنفسها لا تستدعي شيئا من الزمان **قوله** الوجه الثالث
انه لو وجد الخلاء لامتنع حصول الجسم فيه لان اختصاصه بحيز منه دون حيز ترجيح بلا مرجح لكونه نفيا
صرفا او بعدا متشابها بالنسبة فيما جنسه في اصله لكون اجنبه والامثال بالمواد واجيب بعد تسليم
الثاني بانه لا رجحان بالنسبة الى جميع العالم على تقدير تناهي الخلاء لانه في جميع الاجزاء واما على
تقدير لا تناهيه او بالنسبة الى جسم جسم فيجوز ان يكون الرجحان باسباب خارجة كارادة المختار
وكون طبيعة بعض الاجسام مقتضية للاحاطة بالكل وبعضها للتقدير المحيط والبعد عنه الوجه
الثالث انه لو وجد الخلاء بين الارض والسماء لزم في الحجر المرمي الى فوق ان يصل الى السماء لان الرامي
حد اهو فيه قوة صاعدة لا معاوق [illegible] الطبيعة الا بجمعيته فصادمات من الملاء واجيب بانه مع التسليم
على [illegible] الفاعل المختار انما يلزم لو كان ما بين السماء والارض خلاء صرفا ولا نسلم وجوب خلوه خارج عنهما او مختلط
بالاجسام الصغار الوجه الرابع انه لو وجد الخلاء لزم انتفاء امور نشاهدها وحكم بوجودها قطعا
كارتفاع اللحم في المحجمة عند المص فانه لما انجذب الهواء بالمص تبعه اللحم لئلا يلزم الخلاء وكارتفاع الماء
في الانبوبة اذا غمس احد طرفيها في الماء ومص الطرف الآخر وكبقاء الماء في الكوز الذي في اسفله ثقبة

ضيقة من غير ان ينزل من الثقبة عند سد راس الكوز لئلا يبقى حيز الماء خاليا ونزوله على ما هو مقتضى
طبعه عند فتح الراس لدخول الهواء وكانكسار القارورة التي جعلت في راسها خشبة وشدت بحيث
لا يدخل فيها ولا يخرج عنها هواء ثم اخرجت الخشبة فان القارورة تنكسر الى الداخل لئلا يبقى حيز الخشبة
خاليا وان ادخلت تنكسر القارورة الى الخارج لان فيها ملاء لا يجامع الخشبة واجيب بانه يجوز
ان يكون ذلك لاسباب اخر فان غاية هذه الامور ان يوجب انتفاء الخلاء واللازم فذلك اعم فلا يصح
الاستدلال بوجوده على وجوب الملزوم نعم ربما يفيد يقينا حدسيا للناظر لكن لا يتقدم على المتكلم
قوله الفصل الثالث في الكيف لا طريق الى تعريف الاجناس من العالية سوى الرسوم
الناقصة اذ لا يتصور لها جنس وهو ظاهر ولا فصل لان التركيب من الامرين المتساويين لكون كل منهما
فصلا مجرد احتمال عقلي لا يعرف تحققه بل ربما يقام الدليل على انتفائه ولم يظفر للكيف بخاصة لازمة شاملة
سوى المركب من العرضية والمغايرة للكم وللاعراض النسبية الا ان التعريف بما كان تعريفا للشيء بما
يساويه في المعرفة والجهالة لان الاجناس العالية ليس بعضها اجلى من البعض فعدلوا عن ذكر كل
من الكم والاعراض النسبية الى ذكر خاصته التي هي اجلى وقالوا هو عرض لا يقتضي لذاته قسمة ولا يتوقف
تصوره على تصور غيره فخرج الجوهر والكم والاعراض النسبية ومثل النقطة والوحدة من الاعراض
زاد قيد عدم اقتضاء اللاقسمة احترازا عنها وقيد واعم اقتضاء القسمة واللاقسمة بالذات والاولية
لئلا يخرج عن التعريف العلم بالمركب وبالبسيط حيث يقتضي القسمة واللاقسمة نظرا الى المتعلق فان
قيل من الكيفيات ما يتوقف تعقله على تعقل شيء آخر كالعلم والقدرة والاستقامة والانحناء
ونحو ذلك قلنا ليس هذا بتوقف وانما هو استلزام واستعقاب بمعنى ان تصوره يستلزم
تصور متعلق له بخلاف النسبيات فانها لا تتصور الا بعد تصور المنسوب والمنسوب اليه وبالجملة
فالمعنى بالكيفية ما ذكر فلو كان شيء مما يعد في الكيفيات على خلاف ذلك لم يكن كيفية والمشهور
في تعريف الكيفية انها هيئة قارة لا يوجب تصورها تصور شيء خارج عنها وعن حاملها ولا
تقتضي قسمة ولا نسبة في اجزاء حاملها واحترز بالقارة عن الوضع وبالاولى اعني الغاية عن
الزمان وان يفعل وان ينفعل واعترض بان الاحتراز عن ان يفعل وان ينفعل حاصل بالقسمة
وعن الزمان بالقيد الثالث اعني عدم اقتضاء القسمة على ان من الكيفيات ما ليست بقارة كالصوت
ومنها ما يوجب تصورها تصور امر خارج كالعلم والقدرة على ما مر **قوله** وتنحصر بالاستقراء
اقسام الكيف في اربعة الكيفيات المحسوسة الكيفيات النفسانية الكيفيات المختصة بالكميات

Copyright © King Saud University